

## وثيقة سياسية

في الوقت الذي تدخل فيه الانتفاضة الفلسطينية شهرها الثامن عشر بقوة وثقة بالنفس، مؤكدة على القدرة على الاستمرار حتى تحقيق اهدافها وهي ازالة الاحتلال وضمان حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة م.ت.ف . وفي الوقت الذي تخوض فيه م.ت.ف معركةنا السياسية مرتكزة الى مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الاخير في الجزائر ، تجد حكومة اسرائيل نفسها في عزلة دولية لم يسبق لها مثيل ، حيث تجردت اسرائيل من اسلحتها الرئيسية وظهرت كدولة ارهابية تقمع بدموية شعبا اعزل يناضل من اجل الاستقلال الوطني بوسائل مشروعته .

وبدلا من ان تستجيب حكومة اسرائيل الى نداء السلام الفلسطيني ولطالب الانتفاضة وتتوجه الى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار مؤتمر دولي قادر على انجاز حل عادل وشامل ووضع ضمانات لمستقبل وامن جميع دول المنطقة ، نرى شامير يتقدم بمشروع لا يخرج عن كونه مناورة اعلامية تهدف الى اخراج اسرائيل من عزلتها، ذلك لان مشروعه ينطوي على تناقضات ومغالطات كبيرة ويتجنب جوهر الازمة من خلال التركيز على عناصر ثانوية وبشكل انتقائي.

ولعل ابرز ما يثير الدهشة في هذا المشروع هو تناقضه التام مع واقع ممارسة حكومة شامير العملية في ارض دولة فلسطين المحتلة. حيث تنشط ادوات شامير العسكرية، على صعيد الممارسة، في البحث عن القادة الوطنيين والنشطاء السياسيين من اجل ابعادهم او سجنهم او ، في بعض الاجيان ، قتلهم. هذا اضافة الى الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان وللمقم الوحشي الذي يتعرض له الفلسطينيون في دولتنا المحتلة والتجاهل الواضح لمواقفهم السياسية المعلنة والتي تشكل ردا واضحا على فكرة الانتخابات الواردة في مشروع شامير ومنها ما يلي:

١) ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في دولة فلسطين وفي جميع اماكن تواجده . لقد اختار الفلسطينيون ممثلهم منذ زمن بعيد واعادوا ابراز هذا الاختيار من خلال الانتفاضة. ان ابناء هذا الشعب يستشهدون في هذه الايام لكي يقولوا ان م.ت.ف هي ممثنا الشرعي والوحيد ، في حين يتجاهل مشروع شامير هذه الحقيقة .

٢) ان الشعب الفلسطيني في جميع اماكن تشرده وتواجده شعب واحد غير قابل للتجزئة ، وان م.ت.ف بقيادتها الشرعية وباجهزتها الرسمية هي رمز لوحدة هذا الشعب في فلسطين وخارجها وتجسيد لهويته الوطنية . ونحن نرى في محاولة انتخاب ممثلين محليين محاولة لتجزئة هذا الشعب الواحد الى خارج وداخل. ان مشروع شامير يرمز الى عدم جدية صاحبه ، اذ ان المطلوب هو التفاوض لحل المشكلة مع الشعب الفلسطيني وليس مع جزء منه. وبالتالي ، فان مثل هذا التفاوض يجب ان يتم مع ممثلي الشعب الفلسطيني باكماله وليس مع ممثلين لجزء منه.

٣) ان م.ت.ف هي الاطار الكفاحي والرمز الذي يجسد هوية الشعب الفلسطيني باكماله وطموحه بالعودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، اضافة الى كونها ممثلة الشرعي والوحيد. اننا نرى في محاولة شامير تجاوز م.ت.ف محاولة لتجاوز هذا البعد السياسي وتلك الطموحات المشروعة ، من خلال جر النقاش على المستوى الدولي والاعلامي الى مسألة تمثيل "سكان" المناطق واطهار المشكلة وكأنها مشكلة مع سكان في "ارض اسرائيل" وليست مشكلة شعب كامل يسعى الى استقلاله الوطني . وبالتالي ، فاننا نرى في رفض التفاوض مع م.ت.ف رفضا لوجود شعب فلسطيني يسعى الى تحقيق حقه في تقرير المصير.

ان رفض الشعب الفلسطيني لفكرة اجراء انتخابات قبل انسحاب الجيش الاسرائيلي من الضفة

الغربية وقطاع غزة في دولتنا المحتلة نابع من المواقف الواردة اعلاه وليس دليلا ، كما يحاول بعض الاسرائيليين الادعاء، على رفض شعبنا ممارسة الديمقراطية. لقد اثبت شعبنا في المجلس الوطني الاخير انه محب للديموقراطية ويمارسها. كذلك ، فان المنظمة بشكل عام والانتفاضة بشكل خاص قد انجزت بناء الكثير من معالم النهج الديموقراطي الداخلي . ان رفضنا للانتخابات كما اقترحها شامير ليس رفضا للانتخابات كظاهرة ديموقراطية، بل بالاساس لانها مشروع انتقائي لا يعالج جوهر الازمة ولكونها ليست جزءا من عملية سياسية واضحة الاسس تنتهي بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني.

ان تحقيق السلام في المنطقة لا يتم عن طريق مشاريع تطرح للاستهلاك الاعلامي ولانتهاء الانتفاضة ولكسب الوقت مثل مشروع شامير. اننا نؤمن بان انتهاء الصراع واحلال السلام يتطلبان ما يلي :-

- ١- اقرار حكومة اسرايل بان الفلسطينيين هم شعب له الحق في حياة امنة وفي دولة مستقلة.
- ٢- اعتراف حكومة اسرايل بضرورة التفاوض مع م.ت.ف في اطار المؤتمر الدولي وصولا الى انتهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- ٣- تولي الامم المتحدة ادارة شؤون المناطق المحتلة لفترة انتقالية.
- ٤- تحديد المؤتمر الدولي لضمانات امنية ملائمة لجميع دول المنطقة وفق اسس تقررها كافة الاطراف.

اننا نرى ان المسؤولية الان تقع على عاتق حكومة اسرايل في اتخاذ الخطوة التالية نحو تحقيق السلام. فحتى الان هناك غياب كامل لاي رد جدي من قبل الحكومة الاسرائيلية على مبادرة السلام التي طرحها الشعب الفلسطيني من خلال مجلسه الوطني وقيادته م.ت.ف . فاذا ارادت اسرايل اثبات جديتها في السير باتجاه تحقيق السلام ، فان على حكومتها الرد الايجابي على هذه المبادرة والكف الفوري عن ممارساتها القمعية واللاانسانية في اراضي دولتنا المحتلة بدل اطلاق المشاريع الجزئية وغير الجدية مثل مشروع شامير.

التوقيع

الاسم

التوقيع

الاسم

التوقيع

الاسم